

Distr.
GENERAL

A/51/522
18 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٢ من جدول الأعمال

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

المساءلة، وتحسين الإدارة، والإشراف
في منظومة الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيط إلى الجمعية العامة تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير
وحدة التفتيش المشتركة المعنون "المساءلة، وتحسين الإدارة، والإشراف في منظومة الأمم المتحدة"

.(Add.1 و A/50/503)

.../..

221096 221096 96-28093

* 9628093 *

مرفق

تعليقات لجنة التنسيق الإدارية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنوفي "للمظواهنة، الأهمية للميتجذدة إدارية والإشراف

أولا - تعليقات عامة

- ١ - يسعى التقرير إلى معالجة طائفة عريضة من الأنشطة التي تدرج في إطار موضوع المسائلة والإشراف داخل منظومة الأمم المتحدة. وتدل هذه "الدراسة الاستقصائية الأساسية" الواسعة النطاق (انظر A/50/503 الفقرة ٨)، على ما بذل فيها من مجهود بحثي كبير، ومنه ثبت شامل للمراجع، وتتضمن تقييمها شاملًا يقارن بين مختلف آليات المسائلة، وتحسين الإدارة، والإشراف، المستخدمة داخل منظومة الأمم المتحدة. وللجدوالي المقارنة في الجزء الثاني (A/50/503/Add.1) أهمية بالغة من حيث فائدتها المرجعية. وقد سر عدد من المنظمات إذ لاحظ الإشارات الإيجابية التي تعرف بما حققه من إنجازات.
- ٢ - ورأى أعضاء لجنة التنسيق الإدارية أنه لو تضمن التقرير تحليلًا مفصلاً لحالات تجريبية للتنفيذ الفعال للنهج التي يدعو إلى اعتمادها، لزالت إمكانية متابعته من الناحية العملية.
- ٣ - وأشار أعضاء اللجنة إلى أن من المؤكد أن العديد من الأفكار المقترحة لتحديث الممارسات الإدارية الداخلية المتبعة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، كالتنمية والتدريب في مجال الإدارة، وبرامج التطوير الوظيفي، وتشجيع الإبداع عند الموظفين بهدف تحسين الأداء التنظيمي، وغير ذلك، هي أفكار سليمة. وفي هذا الصدد، وافق أعضاء اللجنة على الوجهة التي يركز عليها التقرير وأكملوا أن معظم اقتراحاته ووصياته، إما أصبح منفذًا أو هو يتصل اتصالاً وثيقاً بمسار مبادرات التحول إلى اللامركزية وإعادة التشكيل والتيسير، الذي تتبعه مؤسسات المنظومة ووكالاتها.

ثانيا - التعليقات والتوصيات

التوصية ١

- ٤ - رأى أعضاء اللجنة أنه وإن كانت القيمة الجوهرية الكامنة في التخطيط الاستراتيجي، وإدارة الأداء، والمسائلة، أمر لا يرقى إليه الشك، فإن ضرورة الجمع بين هذه المهام الثلاث في وحدة تنظيمية واحدة ليس بالأمر البديهي. ورأوا أنه ينبغي تنسيق هذه المهام المتداخلة وممارستها بطريقة متكاملة، على أن تقوم كل منظمة بتحديد ما ترك من هيكل وترتيبات لهذه المهام وفقاً لظروفها الوظيفية والمالية الخاصة. ولاحظ أعضاء اللجنة أن التأكيد على إنشاء "وحدة مركزية واحدة" لهذه الطائفة المتنوعة من المهام أمر يتناقض إلى حد ما مع الآراء واللاحظات الأخرى الواردة في التقرير، التي تسلّم بوجوب اتباع المنظمات طريقتها الخاصة في النهوض بالإصلاحات (انظر، على سبيل المثال، الفقرات ٦ و ٥٤ و ١٤٣).

٥ - وذكر أنه لئن كان بعض المنظمات قد اختار إنشاء مكاتب مركزية للتخطيط الاستراتيجي والمساءلة، فقد رأت منظمات أخرى أن من الأنساب لها في ظروفها الخاصة، أن تعتمد في الاستعراض الاستراتيجي للسياسات على أفرقة استشارية من كبار المسؤولين الإداريين، تساعدها فرق عمل وأفرقة عمل متخصصة، تشرف على تنفيذ مهام الإصلاح في مجالات وظيفية وتقنية محددة، ويقوم بدعم كل من مراكز المراقبة والتنسيق هذه، في حدود الموارد الموجودة، موظفون تكميليون متعمدون بالخبرة الفنية الازمة. وللحظ أنه يبدو بوجه عام أنه في حين أن النهج المركزي أثبت أن له جدواه في المنظمات الأكثر تخصصاً والأقل تنوعاً، فالنهج اللامركزي هو أنساب للمنظمات المتعددة التخصصات، ولا سيما في حالة تقلص الموارد.

التوصيات من ٢ إلى ٥

٦ - أيدت اللجنة الوجهة العامة للتوصيات من ٢ إلى ٥ وأشارت إلى أنها مدرجة بالفعل في استراتيجياتها الاصلاحية، بأشكال وصور مختلفة. وقد أسفر تنفيذ التدابير المتواخة باتباع هذه الخطوط عن نتائج إيجابية يعتد بها.

٧ - وفيما يتعلق بمسألة "ظهور" العمل الذي تؤديه دوائر المراجعة الداخلية للحسابات، المثاررة في التقرير، لوحظ أنه ينبغي مراعاة هذه المسألة على النحو الواجب في إطار آليات تنفيذ توصيات عمليات المراجعة الداخلية.

٨ - وفيما يتعلق بمعايير السلوك في مجال الخدمة المدنية الدولية تم التشديد على أنه بغية الحيلولة دون قيام كل منظمة ووكالة بوضع معاييرها الخاصة، ينبغي أن تكون لجنة الخدمة المدنية الدولية مسؤولة عن وضع هذه المعايير بعد التشاور مع جميع الأطراف المعنية.

التوصيتان ٦ و ٧

٩ - ستواصل اللجنة دعمها للجهود التي تبذلها الهيئات المشتركة بين الوكالات لتعزيز المساءلة والإدارة والإشراف في المنظومة بأكملها.

التوصية ٨

١٠ - لاحظت اللجنة أن هذه التوصية موجهة إلى هيئات الإدار.

التوصية ٩

١١ - كان من رأي اللجنة أنه ينبغي أن يترك لكل منظمة أمر تحديد طريقة الإبلاغ وفقاً لاحتياجات هيئات إدارتها.

ثانيا - تعليقات محددة

المراجعة الداخلية (A/50/503)، الفقرات ١٨ - ٣٠

١٢ - لاحظ التقرير في تحليله لأنشطة المراجعة الداخلية في المنظومة بأكملها تزايد التأكيد على نهج المراجعة الإدارية، وحث على زيادة إبرازه. ولئن كان أعضاء اللجنة يقررون بأهمية توسيع آفاق وحدات المراجعة الداخلية لتشمل نهجاً أقوى للمراجعة الإدارية، فإنهم يودون التأكيد على أنه ينبغي ألا يتتحقق ذلك على حساب الجوانب المالية وجوانب الالتزام. وينبغي أن تظل المراجعة المالية والمراجعة لأغراض التصديق على صحة الإجراءات إلى جانب المراجعة للوقوف على الالتزام بتطبيق اللوائح، الجزء الأساسي من برامج عمل المراجعة الداخلية.

المراجعون الخارجيون (A/50/503)، الفقرات ٢٠٨ - ٢١٠

١٣ - إن التمييز بين مجلس مراحيي حسابات الأمم المتحدة والمراجعين الخارجيين للحسابات في المنظمات والوكالات الأخرى، هو تمييز مصطنع وقد يكون مضللاً في إعطائه الانطباع بأن مجلس مراحيي الحسابات هو شيء مختلف عن المراجعين الخارجيين للحسابات.

التقييم الداخلي في برنامج الأمم المتحدة للبيئة (A/50/503/Add.1)، الجدول ٣

١٤ - يجدر بالإشارة أن قسم المتابعة والتقييم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد تحول إلى وحدة باسم وحدة تصميم المشاريع وتقييمها، تشكل جزءاً من دائرة عموم التخطيط والمساءلة الحديثة للإنشاء.

هيئات الإدارة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (A/50/503/Add.1)، الجدول ١٢

١٥ - يجدر باللحظة أن عضوية المجلس التنفيذي لليونسكو يتتألف منذ عام ١٩٩٣ من الدول ولم تعد تتتألف من أشخاص مرموقين يعملون بصفتهم الشخصية. وأصبح هذا المجلس منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ يضم ٥٨ عضواً، لا ٥١ عضواً كما ورد في الجدول. كما أن اللجنة المالية والإدارية التابعة للمجلس التنفيذي قد أنشأت فريقاً من الخبراء للمسائل المالية والإدارية.

١٦ - وفيما يتعلق بإعداد التقارير المقدمة إلى هيئات الإدارية المسؤولة عن الإشراف، ينبغي التنويه بالدراسة المعمقة للطرق والوسائل الكفيلة بتحسين نوعية وثائق العمل الخاصة بالمؤتمر العام والمجلس التنفيذي لليونسكو، التي أجرتها اللجنة الخاصة للمجلس التنفيذي.

— — — — —